



تعويل أوروبي دائم على المعلومات الأميركية

أي دور لأوروبا في مكافحة الإرهاب بالشرق الأوسط

من أفغانستان إلى الساحل.. مخاطر إرهابية تتوسع وتتمدد

وشريكها الأقرب، الولايات المتحدة أصبحت أقل بكثير الآن بفضل جهودها المشتركة لتبادل المعلومات وإيجاد حلول مبتكرة، لكنه يوضح أن نقل الولايات المتحدة لتربيتها إلى مناطق أخرى مثيرة للقلق سيدفع الدول الأوروبية إلى تعديل تقاسم الأعباء والاعتماد بشكل أكبر على المعلومات الاستخباراتية.

ورسمت سيطرة حركة طالبان المتشددة واقعا على الأرض أكثر سوداوية في أفغانستان أمام الهزائم العسكرية للقوات الأفغانية ووضع يدها على أكثر من نصف المقاطعات الأفغانية حسبما يؤكد البنتاباغون. كما أن المخاطر الإرهابية المحدقة بالدول الأفريقية القريبة من أوروبا تشكل تحديا أمنيا لا يمكن الاستهانة به.



جيل دي كيرشوف
الانسحاب الأميركي
سيتترك أثرا على جهود
مكافحة التطرف

ويرى المسؤول الأوروبي أن حركة طالبان لم تظهر أي بوادر على أنها ستفي بوعدها بوقف دعمها لتنظيم القاعدة "مما يترك المجال متاحا أمام تلك المنظمة الإرهابية للظهور من جديد". وينطبق هذا الأمر على فرنسا التي تعمل بكل قوة لإنهاء وجودها العسكري في منطقة الساحل، وما يمكن أن يسببه ذلك من فوضى مماثلة لما جرى في أفغانستان.

وتطرح تساؤلات حول طبيعة التعاون الأوروبي - الأميركي في ملف مكافحة الإرهاب في العالم الذي راح ضحيته مئات الآلاف من الضحايا ولا يزال الكثيرون في مناطق النزاعات يتعرضون لأخطار إرهابية بشكل كبير. ويقول أوليفيه أوندي، وهو نائب المدير العام للهجرة والشؤون الداخلية في المفوضية الأوروبية، إن الشركاء عبر الأطلسي يواجهون العمل لمكافحة التهديدات الناشئة في أفغانستان ومنطقة الساحل الأفريقي، وذلك من خلال تقديم المعطيات حول مشاريع وأنوات واستراتيجيات جديدة لمكافحة الإرهاب.

ويضيف أوندي أن جمع المعلومات الاستخباراتية وتبادلها سيثبت أنه أمر بالغ الأهمية مع انسحاب القوات من أفغانستان وسعي الجماعات الإرهابية إلى إيجاد ملاذ آمن في المناطق الخاضعة لسيطرة طالبان. وقاد تنظيم الدولة الإسلامية عبر ما عرف بـ"الذئاب المنفردة" هجمات إرهابية دامية في دول أوروبية راح ضحيتها المئات من الأشخاص ما سلب الضوء على الاستراتيجية الأوروبية لمكافحة الإرهاب ومدى نجاحها في هذا الأمر منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر. وهذا الأمر أعيد طرحه بقوة بعد الانسحاب الأميركي من أفغانستان وانسحاب فرنسا من منطقة الساحل الأفريقي.

فتح الانسحاب الأميركي من أفغانستان وبروز تحديات أمنية في أعقاب القرار الفرنسي المائل للانسحاب من منطقة الساحل في أفريقيا باب التساؤلات عن الدور الذي قد تلعبه أوروبا بالتعاون مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب العابر للحدود.

واشنطن - عملت الولايات المتحدة منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 على حشد دولي واسع النطاق لمكافحة الإرهاب الدولي وشن حرب على مخائب تنظيم القاعدة الذي قاده آنذاك أسامة بن لادن، لكنها تجد نفسها اليوم تخوض غمار سحب قواتها المنتشرة في منطقة الشرق الأوسط ضمن خطط تستهدف تغيير استراتيجيات الانتشار العسكري في المنطقة الأكثر اضطرابا في العالم.

وتقول واشنطن إنها لن تتوقف عن مكافحة الإرهاب العابر للحدود وإن لديها خطط بديلة عن نشر القوات العسكرية في مناطق النزاع، ولا تزال الولايات المتحدة تحافظ على وجود عسكري محدود في العراق وسوريا ومنطقة الخليج العربي.

وتثير تحركات الرئيس جو بايدن لخفض العديد من القوات في الشرق الأوسط تساؤلات عن الخطط المستقبلية في مكافحة الإرهاب، وخاصة مع الشركاء الأوروبيين الذين ساهموا بشكل أساسي في الحملة الدولية قبل نحو 20 عاما.

وخلافا لمسالة تنظيم القاعدة الذي خفت بعد مقتل زعيمه في الثاني من مايو 2011 في باكستان، وتنظيم الدولة الإسلامية الذي تراجع بشكل ملحوظ في العراق وسوريا، إلا أن التهديدات الإرهابية بدت متصاعدة في أفريقيا وتحديدا في منطقة الساحل الأفريقي.

وتشير الاستعدادات الأميركية لخفض عدد قواتها في منطقة الشرق الأوسط، بعد الانسحاب من أفغانستان إلى أن الولايات المتحدة ستوكل مهمة المحافظة على الأمن ومكافحة الإرهاب إلى السلطات المحلية في بلدان المنطقة، حسب ما أكد بايدن حين أعلن أن بلاده دربت نحو أكثر من 300 ألف جندي أفغاني لـ"حماية استقرار" أفغانستان. وتوضح السياسة الأميركية الجديدة أنها ستلجأ إلى اتباع تكتيكات عسكرية أقرب إلى العمليات الخاصة الخاطفة ضد الإرهابيين، ووضحت ذلك في اتفاقية أمنية أبرمتها مع فرنسا المنسحبة هي الأخرى من منطقة الساحل المضطربة في أفريقيا.

وتطرح تساؤلات في دوائر أوروبية حول خطط التعاون المستقبلية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب، خاصة أن الطرفين شاركا بفاعلية كبيرة في الحرب العالمية على الإرهاب منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر. كما تشكل معضلة الإرهاب المدعوم من قبل إيران وأذرعها في منطقة

الشرق الأوسط تحديا بالنسبة إلى الأوروبيين الذين عملوا على تضيق الخناق على مصادر تمويل جماعات شيعية على رأسها حزب الله اللبناني وإحباط عمليات تجسس إيرانية. وينظر الأوروبيون إلى الميليشيات المدعومة من طهران على أنها لا تقل خطورة عن تنظيمات إرهابية أخرى.

وشكلت حادثة الدبلوماسي الإيراني أسدالله أسدي المتهم بالتخطيط لتفجير اجتماع للمعارضة الإيرانية في باريس عام 2018 نقطة هامة في طريق الاستقرار في منطقتهم، على الرغم من المشاركة في مفاوضات الاتفاق النووي الإيراني.

وتعمل الولايات المتحدة على إعادة صياغة علاقاتها بالدول الأوروبية لتطويق واحتواء النظام الإيراني، لكن عقدة التدخلات الخارجية لإيران ودعمها لميليشيات مسلحة تبرز الحاجة الأوروبية إلى فهم أكبر للأخطار التي تمثلها طهران على منطقة الشرق الأوسط.

وتتحدى دوائر أوروبية أن واشنطن تعمل كثيرا على الأوروبيين في المساعدة باستراتيجيتها الأمنية والعسكرية في مكافحة الإرهاب العابر للحدود، والمساعدة الاستخباراتية في مكافحة التطرف والإرهاب عبر وسائل تكنولوجيا أكثر تطورا وأقل كلفة من الانتشار العسكري المباشر.

ويقول جيل دي كيرشوف، وهو مسؤول بلجيكي رفيع شغل منصب منسق مكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي منذ عام 2007، إن الانسحاب الأميركي من أفغانستان يفرض تحديات على العلاقة مع الأوروبيين، خاصة أنه "سيتترك أثرا كبيرا على الجهود العالمية لوقف انتشار التطرف والعنف في المنطقة".

ويضيف كيرشوف، في مداخلة في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، أن "نقاط ضعف أوروبا وقاد تنظيم الدولة الإسلامية عبر ما عرف بـ"الذئاب المنفردة" هجمات إرهابية دامية في دول أوروبية راح ضحيتها المئات من الأشخاص ما سلب الضوء على الاستراتيجية الأوروبية لمكافحة الإرهاب ومدى نجاحها في هذا الأمر منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر. وهذا الأمر أعيد طرحه بقوة بعد الانسحاب الأميركي من أفغانستان وانسحاب فرنسا من منطقة الساحل الأفريقي.

وتطرح تساؤلات في دوائر أوروبية حول خطط التعاون المستقبلية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب، خاصة أن الطرفين شاركا بفاعلية كبيرة في الحرب العالمية على الإرهاب منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر. كما تشكل معضلة الإرهاب المدعوم من قبل إيران وأذرعها في منطقة

الضفة الغربية مفتاح الأردن لإعادة الدفء مع إسرائيل

علاقة هادئة تفتح الباب لفوائد اقتصادية وأمنية

ويرى مركز الأبحاث الأميركي أن عمان ستضطر إلى خلق مسافة مع إسرائيل عندما يكون هناك تصعيد في الأراضي الفلسطينية أو عندما توسع إسرائيل المستوطنات في الضفة الغربية، وذلك لضمان الاستقرار الداخلي لديها. ويؤكد أن منع عدم الرضا عن الديوان الملكي من أن يصيح مصدرا للاضطرابات النشطة المناهضة للحكومة أمر بالغ الأهمية وسط التعافي الاقتصادي البطيء للأردن من كوفيد - 19 ووجود "مؤامرة" في أبريل الماضي.

وبالمقارنة مع الأوضاع في قطاع غزة من المرجح أن يتفاعل الأردن بقوة مع تصاعد التوترات الإسرائيلية - الفلسطينية في الضفة الغربية نظرا لقربها من المنطقة، فضلا عن وجود روابط للأردن تاريخية مع العائلات والأسر الفلسطينية التي تعيش هناك. كما تتمتع عمان بعلاقات وثيقة مع الجماعات السياسية في الضفة مثل فتح والسلطة الفلسطينية، والتي تفكر إليها مع حماس الموجودة في غزة.



ويؤكد مركز الدراسات الأميركي أن "الحكومة الإسرائيلية الجديدة تحاول البدء بسجل خفيف مع جارها الشرقية، التي كانت علاقتها معها متوترة خلال السنوات الأخيرة". ويرى أن "تعزيز العلاقات مع جار عربي يمكن أن يوفر للحكومة الإسرائيلية دفعة للسعة تشدد الحاجة إليها، نظرا لتكثيف التدقيق العالمي حول الإجراءات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية في أعقاب حرب غزة الدامية في مايو الماضي".

ويقول مركز ستراتفور إن هناك حاجة متبقية لطمأنة شركاء الأردن بما في ذلك إسرائيل بأن الملك عبدالله الثاني لا يزال في السلطة وأن خط الخلافة الذي حدده لديه لا يزال قائما، وذلك بعد الأزمة التي عاشتها عمان في أبريل الماضي وموجة الاعتقالات في صفوف المقيمين من الأمير حمزة بن الحسين ولي العهد السابق.

ويمكن لعلاقة دبلوماسية أوفى بين إسرائيل والأردن أن تقدم لكلا البلدين فوائد اقتصادية وأمنية رئيسية. فعلى سبيل المثال، ستنجح العلاقات العملية والبراماتية على مستوى أعلى للحكومتين تعاوناً أعمق بين إسرائيل ووكالات الاستخبارات والأمن الأردنية، حسب ما يرى المركز الأميركي. كما يمكن للأردن أن يدافع عن المزيد من الزوار الإقليميين للمسجد الأقصى في القدس أيضا، مما قد يعزز مكانته الإقليمية ويساعد في إظهار اهتمام عمان بالقضية الفلسطينية. ويقول المركز إن الأردن يحتاج إلى علاقة وظيفية مع إسرائيل من أجل أمنه ورفاهه الاقتصادي. والأردن هو ثاني دولة عربية بعد مصر توقع اتفاقية سلام مع إسرائيل، حيث تمنح اتفاقية 1994 المملكة بعض الوصول إلى المساعدات الاقتصادية والزراعية الإسرائيلية، بالإضافة إلى موارد المياه والطاقة. كما يمكن الاتفاق من تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الوكالات الأردنية والإسرائيلية، مما ساعد على الأرجح في المساهمة في بعض الهدوء النسبي الذي عاشه الأردن في منطقة الشرق التي تميزها الحروب.

أظهر التقارب الأردني - الإسرائيلي مدى حاجة الطرفين في عمان وتل أبيب إلى إعادة الدفء لعلاقتها، لكن تقوية تلك العلاقات وتعزيزها بالنسبة إلى الأردن ترتبط أساسا بما تمليه السياسات الإسرائيلية المتبعة في الضفة الغربية ذات الجذور العميقة للأردنيين.

عمان - خطا كل من الأردن وإسرائيل خطوات لتحسين علاقتها الثنائية واستعادة قنوات التواصل بعد أن شهدت توترا وتوترا خلال رئاسة بنيامين نتانياهو، الذي اتخذ خطوات ساهمت في تعزيز العلاقات المتطورة منذ اتفاقية وادي عربة عام 1994.

ومن شأن التواصل المباشر الذي جرى بين المسؤولين الأردنيين ونظرائهم الإسرائيلي في مطلع يوليو الجاري أن يساهم في عودة الدفء إلى العلاقات الثنائية، لكن تلك الخطوات بحاجة إلى تنفيذ مطالب أردنية أخرى.

وعقد مسؤولون من حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت أول اجتماع مع نظرائهم الأردنيين منذ توليهم السلطة، حيث وافقت إسرائيل على زيادة كمية المياه التي تقاسمها سنويا مع الأردن إلى 50 مليون متر مكعب، أي حوالي ضعف الـ30 مليون متر مكعب التي توفرها إسرائيل عادة.

ويرى مركز "ستراتفور" للدراسات الاستراتيجية أن العلاقات بين الطرفين ترتبط بشكل أساسي بسياسات إسرائيل في الضفة الغربية بحكم الجذور العميقة للأردن في تلك المنطقة.

ويشير إلى الحاجة الإسرائيلية إلى تعاون عمان لضمان الاستقرار في القدس المضطربة، "نظرا لإشراف الأردن على المسجد الأقصى" ضمن ما يعرف بالوصاية الهاشمية. وكانت الحكومة الإسرائيلية برئاسة نتانياهو اتخذت بعض الإجراءات التي اعتبرها الأردن مسيئة، بما في ذلك رفض السماح لولي العهد الأردني الأمير الحسين بن عبدالله من زيارة المسجد الأقصى، والترحيب بقرار البيت الأبيض نقل السفارة الأميركية إلى القدس في ديسمبر 2017، بالإضافة إلى توسيع المستوطنات بشكل كبير في أراضي الضفة الغربية. ومع ذلك، فإن حكومة بينيت الجديدة لم تشر إلى أنها تخطط لعكس مسارها بشأن هذه القضايا بعد.

وكانت القدس الشرقية تخضع للسيادة الأردنية كسائر مدن الضفة الغربية قبل أن تحتلها إسرائيل عام 1967 وتضمها في خطوة لم يعترف بها المجتمع الدولي. وتتعترف إسرائيل التي وقعت معاهدة سلام مع الأردن في 1994، بإشراف المملكة على المقدسات الإسلامية في المدينة. ويتوقع مركز ستراتفور أن تعتمد الطريقة التي سيتعامل بها الأردن مع علاقته الناشئة مع إسرائيل بشكل كبير على الأعمال الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، وخاصة في الضفة الغربية الجارة، حيث يشعر الكثير من الأردنيين من أصل فلسطيني بالاستياء من أي إظهار علني للتقارب بين مملكتهم وإسرائيل.



عمان ستضطر إلى خلق مسافة مع تل أبيب عندما يكون هناك تصعيد في الأراضي الفلسطينية



خطوات ملموسة لإعادة العلاقات إلى سابق عهدها